

المؤذن بينا وشمالا ولا يجوز قدسية كما في المفتاح لأنه خطاب
للمؤذن فيواجهه بها ولا يجوز وإنما لم فيه من استدبار القبلة
ولا امامة لحصول الأعلام في الجملة في غير هاتين كلمان الأذان
وقال الكلواني إذا كان وحده لا يجوز لأنه لا حاجة إليه وتصحيح
أنه يجوز لأنه صار سنة الأذان فلا يترك وكيفية أن يكون الصلاة
في اليمين والفلاح في الشمال وقيل إن الصلاة في اليمين والشمال
والفلاح كذلك والتصحيح الأول قاله مشايخ وقال في النهي ولم
يقبل فيها إياها إلى أنه لا يجوز في الإقامة لأنها لإعلام الحاضرين بخلا
الأذان وقيل يجوز إذا كان المكان متسعاً كما في مساجد كوما
وما في البستان من أنه لا يجوز إلا أناس ينتظرون يناسب
الثاني وفي كيفية جواز مطلقاً وبه جزو في البحر والثاني عندك
الأنوال **قوله** وهما منصوبان بالظرفية الظاهرة نصبهما بنوع كذا
الذي هو إلى أن التبع يتعدى بها **قوله** وفي الأصل إلى قوله
هذا غير موجود بخط المصنف بل عبارة وهي المأذنة إذا لم يكن
قوله بأن كانت متسعة قال في المنع أساعها لا ينبغي استنطاقه
تحويل لوجه الذي يعطيه ظاهر اللفظ لكن المواد عدم استنطاقه
التبليغ مع التحويل لأنه يصير في جوفها فيضعف بلوغ قصود
خصوصاً لمن خلفه فيستدير ويخرج رأسه ليتم الأعلام انتهى
قوله ويجعل أي المؤذن دون المقيم أصح في أذنيه يعني ندبا
ولم يفعل كان حسناً كذا إفادته في البحر **قوله** وثوب أي المؤذن
ندبا كما في النهي وإنما قيد به لما في الفنية معن باللتقط ولا ينبغي

ان يقول لمن فوقه في العلم وإجاءه جا وقت الصلاة سوى المؤذن
لأنه استفضل لنفسه كذا في البحر وفيه أيضاً وقت الثوب بعد
الأذان على الصحيح كما ذكره قاضي خان وفسح في رواية أحسن
بأن يكث بعد الأذان بعد عشرين آية ثم ثوب ثم يكث كذلك
ثم يتم انتهى **قوله** وهو العود إلى الأعلام بعد الأعلام وفي رواية
البلخي وأبي يوسف عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه يقول في نفس
الأذان الفجر بعد كفلح الصلاة خير من النوم مرتين وتأممه في
البيتين **قوله** قدّم وهو الصلاة خير من النوم قال في المغرب ثوب
القديم هو الصلاة خير من النوم والمحدث الصلاة الصلاة أو
قامت قامت انتهى **قوله** ومحدث أحدث علماء الكوفة بعد عهد
الصحابة لظهور التواني وبعد أحوال الناس وخصوصاً القبرية لأنه
وقت نوم وغفلة كذا في البناية **قوله** وما أحدثه أبو يوسف للزيد
إلى قوله يخص بنوع أعلامه وكرهه محمد ذكر ابن الملك أن أبا ج مع
محمد وعاب عليه محمد وقال إن لابي يوسف رحمه الله تعالى حيث
حض الأمر بالذكر والثوب ومال إليهم ولكن أبو يوسف رحمه
الله تعالى إنما حض الأمر في زمانه لأنهم كانوا مشغولين بأسورهم
أما إذا كان مشغولاً بالظلم فلا يجوز للزود المرور على باب
ولا الثوب لهم إلا على وجه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
وغیر **قوله** في شرح المذهب للشافعية يذكر أن يقال في الأذان
على خير العمل لأنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم والزيادة
في الأذان مكروهة وهو قد سمعناه إلا أن عن الزيدية ببعض أهل